

في هذا السلم ويختصر الامام السنوسي  
 والهداية ابن عرفة ورسالة ابي الدين  
 الأبهري المسماة بامسا عوي وتاليف  
 الكاظمي والحويجي وسعد الدين وغيرهم  
 من المتأخرين فهذا ليس في الاستئصال به الدين  
 خلاف ولا يصد عنه الامن لا معقول له  
 بل هو فرض كفاية لان حصول القوة على  
 رد الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض  
 كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا  
 العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب  
 لكن المص لما اراد ان يذكر انه جائز جرحه  
 ذلك الي ذكر الخلاف فيعمل على ما هو مخلوط  
 بالفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط بعلم  
 الفلاسفة وكثير ما يفتقر وهذا هو الذي  
 وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه علي  
 ثلاثة اقوال كما قال المصنف **والخلف في**  
**جواز الاستئصال به علي ثلاثة** بالتفصيل

**اقوال**  
 في الاستئصال به علي ثلاثة  
 بالتفصيل  
 الاول  
 الثاني  
 الثالث

**اقوال** يدل منه او عطف بيان القول الاول  
 ما اشار اليه بقوله فالامام **ابن الصلاح**  
 والامام ابو بكر يحيى **النووي** نسبة الي نوي  
 علي غير قياس قريبة من قري الشام وقد ذكر  
 هنا سيدي سعيد قدورة كلاما ناقضا  
 فيه في الشرح **حرما** الاستئصال به ولا يفهم  
 علي ذلك كسر من العلم ووجه تحريم هو لا ياه  
 انه حيث كان مخلوطا بقرينات الفلاسفة  
 يخصني علي الشخص اذا خاض فيه ان يتمكن  
 من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك  
 للمعتزلة القول الثاني للجمهور واليه اشار  
 بقوله **وقال قوم ينبغي ان يعلم** الامام  
 حجة الاسلام القرابي حتى قال من لا معرفة  
 له بالمسلك لا يوثق بعلمه وسمائه معيار العلوم  
 وقوله ينبغي يحتمل ان يكون بمعنى يجب كفاية  
 كما تقدم ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب القول  
 الثالث التفصيل واليه اشار بقوله **والقول**

مطلقة الصفا لا سيما كانت مكتوبة اولا

وذلك لانه لا يعرفه القوم ولا يعرفون  
 الا في علم الامور التي لا تستعمل بالعلم والاعرف  
 والاصحح وانما سبوا المقدسات والمقادير الالهية

Copyright © King Saad University